

سيراليون: ينبغي على الرئيس كوروما تخفيف جميع أحكام الإعدام عن السجناء المحكومين

تدعو منظمة العفو الدولية الرئيس كوروما إلى استعمال سلطاته الدستورية التي تمنحه إياها المادة 63 من الدستور لتخفيف 12 حكماً بالإعدام صدرت في البلاد إلى أحكام بالسجن بمناسبة الذكرى الثامنة والأربعين للاستقلال، بما في ذلك عن النساء الثلاث المحكومات بالإعدام في الوقت الراهن.

فحتى 24 أبريل/نيسان 2009، بلغ عدد الدول التي ألغت عقوبة الإعدام في القانون أو بحكم الممارسة العملية 138 دولة.

ومنظمة العفو الدولية تدعو حكومة سيراليون إلى الانضمام إلى هذا الاتجاه السائد على نطاق العالم بأسره نحو إلغاء عقوبة الإعدام، وإلى إلغاء العقوبة من تشريعها الوطني.

وقد توصل تقرير "لجنة الحقيقة والمصالحة لسيراليون" في 2005 إلى أن استمرار بقاء عقوبة الإعدام في كتب التشريع الأساسية للبلاد يشكل "إهانة للمجتمع المتمدن استناداً إلى الحق في الحياة". وجعلت اللجنة من إلغاء عقوبة الإعدام توصية ملزمة من توصيات التقرير، طالبة تنفيذ الحكومة لها بلا إبطاء. وعلى حكومة سيراليون واجب قانوني في تنفيذ جميع التوصيات الواردة في تقرير "لجنة الحقيقة والمصالحة لسيراليون".

إن سيراليون دولة طرف في "الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب". وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2008، تبنت "اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب" في دورتها الرابعة والأربعين، قراراً يدعو الدول الأطراف في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب إلى التقيد بالخطر المفروض على عقوبة الإعدام.

ويؤكد بريما شريف، الناشط في منظمة العفو الدولية في فريتاون، على أنه "ينبغي على الرئيس كوروما إظهار خصاله القيادية والوفاء بالالتزامات الدولية والوطنية لسيراليون وإلغاء عقوبة الإعدام. ويأتي على رأس قائمة التدابير التي ينبغي اتخاذها لصنع التاريخ في سيراليون تخفيف أحكام الإعدام الصادرة عن جميع من ينتظرون الإعدام في البلاد في الوقت الراهن".

